نظام الحكم في بلاد المغرب

يرى ابن خلدون أن البيعة هي عهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده، جعلوا أيديهم في يده، تأكيدا للعهد؛ ولهذا، فالإمام أو أمير المؤمنين يدشن فترة حكمه الفعلي بعد قبول البيعة التي يجمع بفضلها بين السلطتين الزمنية والروحية؛ فأصل البيعة إذن هو العقد الذي يعقده الإنسان على نفسه من بذل الطاعة للإمام والوفاء بالعهد الذي التزم به.

لقد شكلت البيعة دائما وعلى مر العصور، صلب بنية النظام السياسي المغربي الذي خضع بحكم عوامل ثقافية وجغرافية ودينية ونفسية إلى منطق التحول في إطار الاستمرارية، عبر تعاقب الأسر الحاكمة؛ وهو ما شكل خصوصية الدولة الأمة؛ والتي تتمثل في تحقيق مصالح متبادلة بين الحاكم والمحكوم، بواسطة ارتباط عضوي بين القانوني والسياسي والشرعي. ورغم أن أهمية البيعة قد تقلصت بعد تركيز الحكم بيد الملك بعد الاستقلال، وأضحت أمرا عاديا، ولم تعد لها إلا قيمة رمزية، ورغم أنها لم تتم دسترتها سنة 1962، إلا أن الملك ظل دائما يذكر الشعب المغربي بأنه يمارس صلاحياته انطلاقا مما تعرضه عليه واجبات عقد البيعة تجاه شعبه

تلعب الملكية بكل تأكيد دور القلب النابض بالنسبة لنظام الحكم السياسي في المغرب بمفهومه الواسع والشمولي، وهذا معناه أن السلطان / الملك منذ عهد الأدارسة إلى الآن ظل في عيون ووجدان المغاربة الرمز الأسمى لسيادة البلاد والضامن الرئيسي لاستتباب الأمن والاستقرار، والراعي الأول لمصالح المغرب العليا وكرامة مواطنيه. لقد وافق الشعب المغربي بأغلبية ساحقة على دستور 2011 على خلفية "الربيع العربي" ، ولم يكن ذلك مرده إلى كثافة الحملة الاستفتائية أو إلى أساليب الإقناع الحديثة كما يعتقد البعض، وإنما يرجع ذلك في المقام الأول إلى المقومات الأساسية لهوية النظام الملكي الذي ظل الشعب المغربي متشبثا به عبر الأحقاب و الأجيال.

منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، وبغض النظر عن وصول أو سقوط الأسر الحاكمة التي توالت على مقاليد السلطة العليا للقرار السياسي بالمغرب، فإن ما يسترعي الانتباه هو كون المؤسسة المخزنية المعنية بإدارة شؤون البلاد لم تكن تستمد مشروعيتها من ارتباطها المباشر أو غير المباشر بحكومة مركزية فحسب، بل أضحت تجسيدا ملموسا وشاهدا حيا على استمرارية ذلك النسق التنظيمي بقوته وضعفه حسب مراحل تطوره الزماني والمكاني. وهذا مما أدى إلى حصيلة شبه مستقرة تتجلى في كون نظام الحكم المغربي بمفهومه الاستراتيجي وسياسة تدبيره الإداري بقي وفيا لروح وفلسفة مؤسسة الدولة التي وضع الأدارسة

حجر زاويتها. وبإلقائنا نظرة فاحصة على هذا المسار التاريخي فإننا نجد أن كل الأسر التي حكمت المغرب منذ العهد الإدريسي إلى يومنا هذا لم تبتعد قيد أنملة عن جوهر ذلك النهج المؤسس للكيان المغربي، وهكذا أصبحت هذه الخاصية معيارا مرجعيا ومقياسا لمشروعية نظام الحكم روحيا و وجوديا.

وبعبارة أشمل فإنه ما دام ازدهار البلاد وتقدمها يتجلى في مختلف أحوالها فإن تقهقرها وتدهورها هو كذلك مرآة عاكسة لمجمل بنياتها بدون استثناء، وكثيرا ما لعبت البيعة دور برج المراقبة أو صفارة إنذار، وعادة ما يكون ذلك ناتجا عن الإخلال بأحد بنودها: حدث هذا بالضبط للسلطان عبد الحق المريني(1420-1465)، آخر سلاطين الدولة المرينية، حين أطلق العنان لأحد مساعديه الأقربين فعاث في الدنيا فسادا. و حدث هذا للسلطان السعدي محمد الشيخ المأمون(1554--1557) عقب تنازله عن ميناء العرائش لما -كما حدث ذالك في بداية القرن العشرين للسلطان مولاي عبد العزيز(1894-1908 .لفائدة إسبانيا عجز عن تدبير سياسة البلاد في مواجهة العدوان الخارجي.

ن الحقيقة التاريخية التي لا مراء فيها هي أن ظهور الملكية بالمغرب كانت نتيجة طبيعية لتعاقد قوامه الملك والشعب. وكان ذلك التعاقد التلقائي في جوهره ومظهره :التراضي والاقتناع بين طرفين لا ثالث لهما مبنيا على البيعة بمفهومها الإسلامي الحنيف الذي لا تشوبه شائبة. إنها نقلة نوعية لم يسبق لتاريخ المغرب أن سجل مثلها على الإطلاق، أصبح بفضلها الإنسان المغربي عنصرا فاعلا على الساحة العالمية، وبرزت على إثرها الأمة المغربية كرافد من روافد الحضارة الإنسانية ذات العطاءات المثمرة.

يعتبر النظام السياسي المغربي مزيجًا بين التراث الإسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف الديمقراطية الحديثة، تلعب فيه المؤسسة الملكية الدور الأساسي والفاعل الرئيس، بفضل اختصاصاتها الدستورية الواسعة وترسانتها الرمزية الهائلة، وهو نظام يمزج بين المضمر والمعلن والمقدس والمكتوب والعرفي والتقليدي والحديث، يصعب التعبير عنه أحيانا إلا بلغة الألغاز والرموز، ورغم كل ما قد يقال فيه إلا أن كثيرًا من الباحثين يرون أن المعطيات المجتمعية والثقافية – كما سنرى- تثبت أنه يتلاءم مع المجتمع المغربي التقليدي المحافظ ومع طبيعة مزاج الإنسان المغربي.

الملك في تصور الشعب المغربي، هو ذاك الإنسان " :يقول جون واتربوري الأنثربولوجي الأمريكي المتواضع نصير الفقراء والضعفاء، حيث هو الملجأ والمفر عندما تغلق الأبواب (كثير من المظاهرات

ن الصفات الأساسية التي يتصف بها نظام الحكم في المغرب: استقرار السلطة، وإذا كان هذا الأمر مرتبط بمجموعة من المعطيات التاريخية التي تطورت في تاريخ المغرب منذ دخول الإسلام إليه وتعاقب مجموعة من الأسر والأرومات الحاكمة فيه، فإن شكل نظام الحكم واعتماده على المبايعة وفق الأحكام الشرعية المعروفة في التشريع الإسلامي والأحكام التي عرفها محللوها من علماء الإسلام باسم "الأحكام السلطانية" كان له دور كبير في هذا الاستقرار طبعا إلى جانب المعطيات التاريخية الأخرى التي تحكم الظروف العامة والخاصة لكل مرحلة من مراحل تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى عهد الحماية. حيث سيدخل المغرب مرحلة ما بعد الحماية مرتبطاً بجذوره التاريخية رأسمالها امتداداً في تاريخه مرتبطا بجذوره التاريخية رأسمالها امتداداً في تاريخه المعاصر مع محلولات عدة لتطوير وتجديد آليات الحكم دون التخلي عن الأسس المرجعية لهذا الحكم. ما يهمني في هذا الموضوع، هو توضيح تلك الجذور في امتداداتها التاريخية فيما يخص جانباً أساسياً يتجاوب فيه الشكل والمضمون يعطي اختزالاً لمفهوم نظام الحكم، إلا أنه بحاجة ماسة إلى الكثير من المقاربات العلمية لا يحد هذا المقال سوى مدخل لها:

1- أصول البيعة:

أ- الأصل اللغوي:

من خلال الرجوع إلى مختلف المصادر التي بحثت في البيعة، نجد أنها تحمل في طياتها صفة التعاقد والتعاهد على غرار عقود البيع والشراء والزواج وغيره، ويقول القلقشندي في صبح الأعشى:

" البيعات جمع بيعة، وهي مصدر بايع فلان الخليفة يبايعه مبايعة. ومعناها المعاقدة والمعاهدة. وهي مشبهة بالبيع الحقيقي. قال أبو السعادات ابن الأثير في نهايته في غريب الحديث: كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه.

أعطاه خالصة نفسه وطاعته، ودخيلة أمره. ويقال بايعه وأعطاه صفقة يده. والأصل في ذلك

أنه كان من عادة العرب أنه إذا تبايع اثنان صفق أحدهما بيده على يد صاحبه". نفس هذا التعريف نجده عند ابن خلدون وغيره، ولهذا يمكن اعتبار البيعة عقداً وعهداً بين السلطان والمبايعين له كل طرف فيه يلتزم بما تعهده به.

ب – الأصل الديني:

أخذت البيعة أهميتها الدينية من تعظيم الإسلام لها حيث ذكرت في عدة آيات قرآنية للتأكيد على أهميتها وأهمية العهد الذي تتضمنه. ومن هذه الآيات:

(إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد عليه فسنوتيه أجرا عظيما).

وفي آية أخرى:

(لقد رضي الله على المومنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ومغانم كثيرة يأخذونها، وكان الله عزيزا حكيما).

وفي الحديث النبوي حث على أهمية أخذ البيعة لولي الأمر عند المسلمين، واعتبار هذا الأمر جزءا من تمام إسلام المسلمين:

"من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".

"من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية".

هذا الاهتمام الديني بالبيعة في القرآن والحديث جعل الإجماع عليها من أصول مشروعيتها إتباعا للآية القرآنية:(يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة).

البيعة ونظام الحكم في المغرب –

ما قبل العهد العلوي:–

الملاحظ أن الأصول السالفة الذكر للبيعة هي ما حدد نظام البيعة في المغرب منذ عهد الدولة الإدريسية. فالمغرب اتجه في نظامه السياسي عامة إلى ما يعرف في الدراسات الحديثة بالدولة السلطانية على مذهب السنة والجماعة الذي جاء مع انتشار مذهب الإمام

:مالك في المغرب، وفي هذا الصدد يقول عبد الحي الكتاني

في كنز الأسرار للمقري: سبب اشتهار مذهب مالك بالمغرب واقتصارهم عليه وأمر مولانا " إدريس لهم باتباعه رواية مالك في الموطإ عن جده عبد الله الكامل، وفتياه بخلع أبي جعفر المنصور العباسي وبيعته لمحمد النفس الزكية وعهده لأخيه ادريس الأكبر بالخلافة بعده قاله ابن خلدون، فكان مالك هو السبب في ولايتهم الملك، فقال ادريس: نحن أحق باتباع مذهبه ."وقراءة كتابه- يعني الموطإ- وأمر بذلك في جميع عمالته

.ومن خلال قراءة بعض البيعات يتجلى لنا فيها التأكيد على ما سبق ذكره

البيعة كوثيقة مكتوبة قديمة في المغرب ومن بين النماذج القديمة بيعة عبد الكريم بن يحيى صاحب عدوة الأندلسيين من فاس للخليفة الحكم المستنصر بالله الأموي وتظهر فيها صفة .أيمان البيعات جلية

أما بالنسبة للبيعات التي تخص سلاطين المغرب قبل العهد العلوي، أثبت هنا فقط ما كانت :تردده الفئات المبايعة لسلاطين الموحدين

يقول عبد الواحد المراكشي في المعجب عند الحديث عن المستنصر بالله أبو يعقوب يوسف (610هـ) " وبويع البيعة الخاصة يوم الخميس، ويم الجمعة بايعه أشياخ الموحدين والقرابة.

.وفي يوم السبت أذن للناس عامة

:شهدت ذلك اليوم وأبو عبد الله بن عياش الكاتب قائم يقول للناس

تبايعون أمير المؤمنين ابن أمراء المؤمنين على ما بايع عليه أصحاب رسول الله (ص)، " والنصح له ولولايته ولعامة .رسول الله من السمع والطاعة في المنشط والمكره واليسر والعسر المسلمين. هذا ما له عليكم ولكم عليه: ألا يحجر بعوثكم وألا يدخر عنكم شيئا مما تعمكم مصلحته، وأن يعجل لكم عطاءكم، وألا يحتجب دونكم. أعانكم الله على الوفاء وأعانه على ."ما قلد من أموركم

.يعيد هذا القول لكل طائفة إلى أن انقضت البيعة

2 - البيعة في العهد العلوي:

بوصول العلويين إلى الحكم في المغرب أصبحت البيعة تشكل جانباً من نظم الدولة له أهميته. خصوصاً بعد الاهتمام بكتابتها لما تمثله من رمز للتنظيم السياسي للسلطة في

.ثم بعد ذلك يعطي تفصيلات عن شروط أهل الحل والعقد كما تقدم

3- البيعة المكتوبة في العهد العلوي من حيث الشكل والمضمون:

إن التعرف على شكل ومضمون البيعات في القرن 19 على الخصوص يعطينا صورة ولو جزئية مما تمثله هذه الوثيقة بالنسبة لموضوع السلطة واختيار من يمارس الحكم من أهمية.

أ- من حيث الشكل:

الملاحظ أن البيعات أشكال مختلفة، فهناك البيعات الطويلة والتي تذيل في نهايتها بتوقيعات المبايعين، وهي غالبا ما تكون للمدن الكبرى (العواصم) فاس ومراكش والرباط، وتكون منمقة بطريقة تذكر بما أدرجه القلقشندي فيما يجب مراعاته عند كتابة البيعة.

وهناك البيعات القصيرة والتي تكون للمدن الصغرى وبعض القبائل لكنها تحتفظ على إطار ملخص للبيعات الطويلة.

ثم هناك بيعات لا تذكر فيها سوى قوائم بأسماء المبايعين وتوقيعاتهم(مجموعة بيعات للحسن الأول مثل بيعة رودانة وقبائلها) وقد توزع هذه الأسماء حسب الفئات التي تمثلها.

إذن البيعات التي يمكن أن تمثل الشكل العام للبيعة هي الأولى والتي قد تعبر عن مضمون متقارب يلخص كالتالي:

ب- من حيث المضمون:

1 - في ديباجة أولى هناك التأكيد على المنابع والأصول الدينية للبيعة من قرآن وحديث وارتباط ببيعات الخلفاء الراشدين. وبيعة الرضوان.

2- التأكيد على أهمية منصب الإمامة (السلطان) واعتبارها هبة إلهية لمن اختير لها.

3- التأكيد على أهمية النسب العلوي للسلطان والافتخار بتوفره.

4- التلميح إلى أسباب عقد البيعة من وفاة السلطان السابق أو غيره وذكر ما يقتضيه المقام من ترحم على السلطان السابق. وذكر مناقبه.

5- التأكيد على الإجماع الحاصل من المبايعين للسلطان الجديد.

6- الإشارة إلى الفئات المبايعة من أهل المنطقة وهم في الغالب:

العلماء –الشرفاء- الخاصة والعامة- الأعيان- الجيش إلخ.

في المضمون نجد خصوصيات من بيعة إلى أخرى مثلا:

.البلاد. وباعتبارها دستور لتأسيس الدولة أو إعادة تقويتها، إن صح هذا الافتراض

إلا أن النصوص المكتوبة للبيعات لم يصلنا منها حسب المصادر إلا ما تعلق بالخصوص بالنصف الثاني من القرن 19 وما قبل ذلك تعتبر قليلة أو منعدمة بالنسبة لبعض الفترات.

إلا أن هذا لا يعني عدم وجودها، فهذا أكنسوس يورد في الجيش العرمرم عند حديثه عن :بيعة مولاي إسماعيل ما نصه

فانعقدت له البيعة وحضرها الأكابر من أهل المغرب ووافق عليها أهل الحل والعقد من " العلماء والأشراف كالشيخ أبي محمد عبد القادر الفاسي والشيخ أبي علي اليوسي..."كما أن الزياني في البستان الظريف يورد نص بيعة أهل فاس للسلطان مولاي عبد الله، وقد ذكرها .أكنسوس نقلاً عنه، كما أوردها الناصري في الاستقصا

والناصري كذلك ينقل لنا بيعة اليزيد بن محمد بن عبد الله من طرف أهل مراكش، وكذلك بيعة أهل فاس للسلطان مولاي سليمان. أما بعد ذلك فنجد نصوص بيعات متعددة مع عهد .عبد الرحمان بن هشام، ومن تولى بعده من السلاطين

هذه البيعات المختلفة لكل منها خصوصيتها بالنظر للمبايع له والفترة التي تمثلها البيعة من تاريخ المغرب، والفئات التي عقدت تلك البيعة. فبيعة العاصمة العلمية فاس ذات أهمية بالغة بالمقارنة مع غيرها باعتبارها مركز الحكم ومركز العلماء الذين يشكلون طرقا في .الفئات المبايعة

ونصوص هذه البيعات كلها تبرز الأصول الدينية والشرعية للبيعة، كما يتبين ذلك من قراءة .أي نموذج لها

أكنسوس في بداية كتابه " الجيش العرمرم" يذكر ما سبق أن عرضته حول الأصول الفقهية للبيعة متعرضاً لشروط أهل الحل والعقد وغير ذلك. ويبين أن الإمامة هي رياسة عامة في أمور الدنيا والدين خلافة عن النبي (ص). فالبيعة التي بها ينعقد الأمر للإمام أو السلطان تعتبر العقد الذي يخول للمبايع له مباشرة السلطة على عموم أهل المنطقة المبايعة وبالتالي :تتيح له تعيين العمال والقضاة ومن إليهم فيها يقول أكنسوس

المبايعة راجعة إلى اختيار أهل الحل والعقد فعليهم يتعين نصب الإمام ويتعين على الناس " جميعا طاعته، فليس لأحد أن يقول أنا لم أبايعه ولم أحضر بيعته، فإن المعتبر إنما هو .متابعة أهل الحل والعقد ولو انحصروا في شخص واحد

.ذكر فئة مبايعة يختص بها ثغر من الثغور كالطبجية؟ بالرباط –

.خصوصية بعض البيعات وأهميتها مثل بيعة فاس كما سبق الذكر –

خصوصية بيعة سجلماسة التي يوقع فيها الأمراء الأشراف وهذا يؤكد إجماع العائلة – .السلطانية على المبايع له

:ملابسات عقد البيعة في القرن التاسع عشر

قد تكون إشارة الأستاذ التوفيق في كتابه عن إينولتان مفيدة حينما يقول:" إن وفاة سلطان قد "تكون رمزاً للتحلل من عقد البيعة الذي هو نظريا في عنق الرعية

وذلك حينما نعرف أن غالب الانتفاضات التي تقوم بها القبائل تأتي مباشرة بعد وفاة السلطان، لهذا نجد انعقاد البيعة لسلطان جديد. قد يعتبر إعادة للأمر إلى نصابه. ومحاولة إلزام للرعية ببيعة جديدة لهذا، فالمبايع له يحرص تماماً على جمع البيعات من مختلف .المناطق

:يرى الأستاذ العروي أن انعقاد البيعة يصطدم بعدة صعوبات منها

تعدد المنتظرين والثورات وعدم ترك وصي أو ولي للعهد. ولا بد من التغلب عليها جميعا. فعدم ترك وصي أو ولي للعهد يستدعي اجتماع أهل الحل والعقد لاختيار سلطان جديد. وتمكينه من .وتعدد المنتظرين يقتضي محاولة الوصول إلى إجماع حول شخص واحد التغلب على منافسيه إذا ما جاهروا بذلك. وهنا نرى أهمية بيعات الأمراء الأشراف للسلطان الجديد وذلك في بيعة تافيلالت. وهذا الأمر يجرنا إلى التأكيد مرة أخرى على أهمية بعض البيعات في التمكين للسلطان مثل بيعة أهل فاس لأنها مركز العلماء وبيعات قواد الجيش .الذين يمثلون القوة التي سيعتمد عليها السلطان

أما الثورات، فيعتبر القضاء عليها من المهام الأولى التي تلقى على عاتق السلطان الجديد، ولعل هذا ما عبر عنه الأستاذ العروي بقوله بأن السلطان بمجرد حصوله على البيعات .يقضي وقته في تأكيدها

لابد كذلك من الإشارة إلى نسخ البيعة، فمن خلال ما ورد في رسالة علماء المغرب إلى محمد بن عبد الله السعدي (المسلوخ) والتي يمكن القياس عليها، نرى أن العلماء يرون أن خلع السلطان جائز إذا فرط في بلاد الإسلام، لما يترتب عنه ذلك من التراجع عما التزم به في بيعة الناس له. لهذا، نجد أن العلماء حينما أفتوا كذلك بخلع مولاي عبد العزيز وبيعة

مولاي عبد الحفيظ أظهروا في شروط البيعة الجديدة التزام السلطان بالدفاع عن البلاد أمام التدخل الأجنبي الشيء الذي لم يستطع القيام به السلطان المخلوع.

وتعتبر هذه البيعة أساساً بمثابة تحول هام في نسق البيعة عموماً بمقارنتها مع البيعات السابقة، فهي في نفس الوقت، الذي تؤكد فيه على نفس الشروط الفقهية للبيعة وضرورة احترامها تضيف إليها شروطا جديدة هي بمثابة مشروع إصلاح للحالة التي وصلت إليها البلاد آنئذ، وبالتالي فهي توضح رؤية العلماء السياسية كل ما تفاقم من مشاكل البلاد.

ويمكن إجمال خطوط هذا المشروع الإصلاحي فيما يلي:

- إلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء.
- استعادة المناطق المحتلة.
- وضع حد للحمايات.
- إلغاء المكوس.
- تقوية مبادئ الإسلام.
- إلغاء الامتيازات الأجنبية.
- إصلاح التعليم.
- الدعوة إلى استشارة السكان في كل ما يتعلق بالعلاقة مع الأجانب.

وعلى الرغم من أهمية هذه البيعة فهي لم تمثل إلا إجماعاً جزئياً من طرف العلماء، لأن منهم من بقي على ولائه للسلطان مولاي عبد العزيز، الشيء الذي حسمت فيه تطورات الأحداث فيما بعد المرتبطة بدور الأجانب في الأمر، وما يترتب عنه من انقسام إلى أن آل الأمر نهائيا للسلطان مولاي حفيظ حيث بقي يحاول الالتزام بشروط البيعة المناطة به إلى أن تجاوزته الأحداث، واضطر للتنازل عن الحكم مباشرة بعد توقيعه لعقد الحماية سنة 1912. حينما وجد نفسه خارج الشروط التي جاءت في البيعة المشروطة الآنفة الذكر.

النظريات الحديثة حول البيعة:

نظراً لغموض هذا الموضوع بالنسبة لتاريخ المغرب، وخصوصاً في القرن التاسع عشر، كل من تطرق من المعاصرين لهذا الموضوع بدقة أو خرج منه برأي نهائي.

الأستاذ: إلا أن أهم النظريات الحديثة يمكن أن نجدها عند ثلاثة من المهتمين بالموضوع

- يعطي مثال عملية الإقطاع لكبار موظفي الدولة، ويعتبرها عمليات إدارية يقوم بها السلطان في مال الجماعة، ليتصرف فيها البعض لأنهم يخدمون مصالح الأمة.
- أهمية طريقة الاحتفاظ على بيت مال المسلمين (توزيع المفاتيح على مجموعة من الموظفين).
- الدور الأساسي الذي يلعبه العلماء في الاستشارة والبيعة نظراً لمعرفتهم بمقاصد الشريعة وأحكامها.

الملاحظ على هذه النظرية أنها مستمدة فقط من الحوادث التي شهدتها السلطة في المغرب في نهاية القرن 19، وخصوصا ما تعلق منها بظروف خلع السلطان عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ. وبالتالي من الأحداث التي صاحبت التدخل الأجنبي في المغرب.

وبالتالي تهمل النظر إلى طبيعة السلطة ودور البيعة قبل ذلك في تاريخ العهد العلوي.

نظرية علال الفاسي:

يقول علال الفاسي في كتابه: الحركات الاستقلالية عن الحديث عن بيعة عبد الحفيظ:"

وهكذا تعتبر البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية، فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية إلا بالرجوع ومصادقته، وتقييد المعاهدات المسموح بعقدها بعد الاستشارة.

إلى أن يقول:

" ونحن نرى في هذه العبارات العتيقة معنى يتفق وروح ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذي ينص على أن السيادة كامنة في الشعب ولا تقبل التفويت.

نفس هذه الأفكار يكررها علال الفاسي في تقديمه لمذكرة مرفوعة من كاتب مجهول إلى السلطان عبد العزيز، والتي يعتبرها من أوائل محاولات الحركة الدستورية في المغرب، وهكذا نجد أن علال الفاسي بدوره ينطلق من البيعة المتميزة وهي بيعة مولاي عبد الحفيظ ليعطي تفسيراً للبيعة على أنها عقد بين الملك والشعب، يبين نظام الحكم ويخرجه في تلك البيعة- من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري.

لا بأس هنا أن أشير إلى أن عبد الكريم غلاب في كتابه التطور الدستوري والنيابي في المغرب، يسير في نفس اتجاه علال الفاسي بعد أن يعرف البيعة عموماً على أنها:

- يعطي مثال عملية الإقطاع لكبار موظفي الدولة، ويعتبرها عمليات إدارية يقوم بها السلطان في مال الجماعة، ليتصرف فيها البعض لأنهم يخدمون مصالح الأمة.
- أهمية طريقة الاحتفاظ على بيت مال المسلمين (توزيع المفاتيح على مجموعة من الموظفين).
- الدور الأساسي الذي يلعبه العلماء في الاستشارة والبيعة نظراً لمعرفتهم بمقاصد الشريعة وأحكامها.

الملاحظ على هذه النظرية أنها مستمدة فقط من الحوادث التي شهدتها السلطة في المغرب في نهاية القرن 19، وخصوصا ما تعلق منها بظروف خلع السلطان عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ. وبالتالي من الأحداث التي صاحبت التدخل الأجنبي في المغرب.

وبالتالي تهمل النظر إلى طبيعة السلطة ودور البيعة قبل ذلك في تاريخ العهد العلوي.

نظرية علال الفاسي:

يقول علال الفاسي في كتابه: الحركات الاستقلالية عن الحديث عن بيعة عبد الحفيظ:" وهكذا تعتبر البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية، فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية إلا بالرجوع ومصادقته، وتقييد المعاهدات المسموح بعقدها بعد الاستشارة.

إلى أن يقول:

" ونحن نرى في هذه العبارات العتيقة معنى يتفق وروح ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذي ينص على أن السيادة كامنة في الشعب ولا تقبل التفويت.

نفس هذه الأفكار يكررها علال الفاسي في تقديمه لمذكرة مرفوعة من كاتب مجهول إلى السلطان عبد العزيز، والتي يعتبرها من أوائل محاولات الحركة الدستورية في المغرب، وهكذا نجد أن علال الفاسي بدوره ينطلق من البيعة المتميزة وهي بيعة مولاي عبد الحفيظ ليعطي تفسيراً للبيعة على أنها عقد بين الملك والشعب، يبين نظام الحكم ويخرجه في تلك البيعة- من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري.

لا بأس هنا أن أشير إلى أن عبد الكريم غلاب في كتابه التطور الدستوري والنيابي في المغرب، يسير في نفس اتجاه علال الفاسي بعد أن يعرف البيعة عموماً على أنها:

محمد الحبابي في بحثه عن الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين والسيد علال الفاسي في بعض كتاباته مثل حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية أو في ما ذكره في الحركات الاستقلالية.

ثم ما كتبه الأستاذ العروي في كتابه:" الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية".

يخصص الأستاذ الحبابي القسم الأول من كتابه عن الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين للحديث عن حكم وسيادة السلطان في القانون المغربي، وفي الفصل الثاني من هذا القسم يخصص الحديث عن البيعة عامة فيما يسمى بالقانون المغربي، ومن خلال دراسته للبيعة يصل إلى الخلاصات التالية فيما يخص السلطة وهي:

- أن السلطان لا يعتبر مطلق التصرف في الحكم، وليس المصدر الوحيد للسلطة، بل هو يمارس سلطات محدودة ومراقبة.
- القانون المغربي لم يعرف سوى سلطة وسيادة الأمة والجماعة المغربية.
- الجماعة المغربية هي أم للسلطات حيث تترأس عليها السلطان، وتستمر في مراقبته، وهذه الخلاصات مستمدة من النظر إلى البيعة بمنظار قانوني، يعتبرها دستوراً للأمة يفسد خصائص الحكم في المغرب على اعتبار أن الأمة توكل السلطان في الحكم نيابة عنها وتحت مراقبتها.

ويبحث الحبابي في أثر البيعة على توسيع سلطات السلطان ليؤكد الخلاصات السالفة، فيرى بأن البيعة تحد من سلطات السلطان ولا توسعها وكدليل على ذلك، يأتي بما ذكر في الاستقصاء من رجوع السلطان إلى الأمة للاستشارة، وذلك في شخص علمائها باستشارتهم في جواز وسق بعض المواد إلى أوربا.

يرى الحبابي كذلك أن البيعة هي التي حددت طبيعة حكم السلطان، فنظراً لطابع المراقبة الذي تتضمنه فإن السلطان:

- لا يحكم بحرية واستقلال مطلقين بل يرجع للاستشارة كلما كانت ضرورية.
- تصرف السلطان في أموال ومصالح الجماعة يكون فيما يرجع عليها بالنفع، وهو في هذا يفرق بين مصالحه وأمواله الشخصية وماهو للأمة.

محمد الحبابي في بحثه عن الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين والسيد علال الفاسي في بعض كتاباته مثل حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية أو في ما ذكره في الحركات الاستقلالية.

ثم ما كتبه الأستاذ العروي في كتابه:" الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية".

أ- نظرية الحبابي:

يخصص الأستاذ الحبابي القسم الأول من كتابه عن الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين للحديث عن حكم وسيادة السلطان في القانون المغربي، وفي الفصل الثاني من هذا القسم يخصص الحديث عن البيعة عامة فيما يسمى بالقانون المغربي، ومن خلال دراسته للبيعة يصل إلى الخلاصات التالية فيما يخص السلطة وهي:

- أن السلطان لا يعتبر مطلق التصرف في الحكم، وليس المصدر الوحيد للسلطة، بل هو يمارس سلطات محدودة ومراقبة.
- القانون المغربي لم يعرف سوى سلطة وسيادة الأمة والجماعة المغربية.
- الجماعة المغربية هي أم للسلطات حيث ترأس عليها السلطان، وتستمر في مراقبته، وهذه الخلاصات مستمدة من النظر إلى البيعة بمنظار قانوني، يعتبرها دستوراً للأمة يفسد خصائص الحكم في المغرب على اعتبار أن الأمة توكل السلطان في الحكم نيابة عنها وتحت مراقبتها.

ويبحث الحبابي في أثر البيعة على توسيع سلطات السلطان ليؤكد الخلاصات السالفة، فيرى بأن البيعة تحد من سلطات السلطان ولا توسعها وكدليل على ذلك، يأتي بما ذكر في الاستقصاء من رجوع السلطان إلى الأمة للاستشارة، وذلك في شخص علمائها باستشارتهم في جواز وسق بعض المواد إلى أوربا.

يرى الحبابي كذلك أن البيعة هي التي حددت طبيعة حكم السلطان، فنظراً لطابع المراقبة الذي تتضمنه فإن السلطان:

- لا يحكم بحرية واستقلال مطلقين بل يرجع للاستشارة كلما كانت ضرورية.
- تصرف السلطان في أموال ومصالح الجماعة يكون فيما يرجع عليها بالنفع، وهو في هذا يفرق بين مصالحه وأمواله الشخصية وماهو للأمة.

استفتاء للشعب يؤخذ فيها رأي ذوي الرأي ورأي الشعب على السواء في الحاكم الذي يختار "
."أو في العمل الذي يقوم به الحاكم

ويعتبرها مصدر السلطة التي يتولاها الحاكم، وهي القوة التي يستمدها من الأمة، فلا تجوز له سلطة الحكم إذا رفضت الأمة مبايعته، واعتباراً لبيعة المظهر الرئيسي للعقد الذي يوجد .بين الحاكمين والمحكومين والمتمثل في سيادة الأمة

:نظرية الأستاذ عبد الله العروي

.بعد استعراضه لظروف تولية أربعة سلاطين من العهد العلوي في القرن التاسع عشر يوضح صفة المعاهدة التي تتضمنها البيعة باعتبارها عهداً بين الرعية والسلطان، ويشير إلى الصعوبات المتعددة التي تواجه المبايعة في الظروف التي استعرض أمثلة عنها، وركز فيها على بيعة السلطان عبد العزيز، واستخلص من كل ذلك أن السلطان يختار من طرف مجموعة خاصة تمثل القصر بمفهومه الواسع، ذي العائلة السلطانية وما يحيط بها من خدام ورؤساء جند وغيرهم ممن يمثلون خلايا حقيقة للسلطة، فالانطباع العام الذي خرج به الأستاذ :العروي ينحصر في مايلي

.اختيار السلطان من طرف أقلية ممثلة للقصر ورجال البلاط –

.اعتبار القصر والخاصة وقسم من ممثلي المدن هم الأقلية الحاكمة –

.التأكيد على دور المال والقوة في الحصول على تأييد الأمة للشخص المبايع له –

وعلى الرغم من كل هذه النظريات يبقى التساؤل العام حول المفهوم وارداً بإلحاح، ويبقى كل تفسير لتاريخ المغرب مرتبط بإيجاد تفسير للبيعة، وما تمثله من إشكاليات خصوصاً حينما تربطها بمواضيع أخرى "كبلاد البيعة وبلاد المخزن كتفسير استعماري للاستقرار في المغرب" أو بقضية فسخ البيعة، كما حدث مع مولاي عبد العزيز أو غير ذلك من .المواضيع

حين نتحدث عن الحركة التحديثية في البلاد التونسية في القرن التاسع عشر، لا يمكننا أن نغفل عن الدور الفعال الذي اضطلع به خير الدين باشا في هذه الحركة، نظريا وفعليا، إلى درجة أنّه استحقّ عن جدارة لقب "أبي النهضة التونسية". لم يكن خير الدين أصيل البلاد التونسية. بل اعتبر نفسه، مثلما يقول في مذكراته، تونسيا لحما ودما بالتبني. فقد وُلد فعلا في سنة 1822 في بلاد الشركس، جنوب شرقي جبال القوقاز. وبسبب الكثير من الاضطرابات والحروب التي وقعت بالمنطقة، اختطف من أهله وهو صغير السنّ. واقتيد إلى استانبول حيث اشتراه تحسين بك في سوق الرقيق. وعند بلوغه السابعة عشرة من العمر، سنة1839، اشتراه مبعوث المشير أحمد الأول التي أنشأها الباي ورستم، في المدرسة الحربية خير الدين دراسته، على غرار غيره من المماليك، أمثال حسين المذكور لاصلاح الجيش والإدارة وتمكين البلاد من أسس التحديث. غير أنّ هذا لم يمنع خير الدين من الانكباب وارتقى بسرعة، بحكم بمفرده على الدراسة، فأصبح يتقن التركية، فضلا عن كلٍّ من اللغة العربية واللغة الفرنسية ثقة الباي فيه وفراسته، في سلم الرتب العسكرية، من رتبة بمباشي أي قائد الخيالة سنة 1840 إلى رتبة أمير الأمراء أي جنرال سنة 1852.

اصطحبه في رحلته إلى باريس سنة 1846. وهو ممّا جعله يكتشف عن وبحكم علاقاته الوطيدة بالمشير أحمد باي كثب العالم الغربي ومؤسساته. وتيسّر له فيما بعد العودة إلى العاصمة الفرنسية للمكوث بها مدّة أطول فيما بين 1853 و1856 لمتابعة القضية المرفوعة لدى المحاكم الفرنسية ضدّ ابن عياد وفي الوقت نفسه يبيع بعض مجوهرات الباي قصد توفير الأموال الكافية لتجهيز العسكر الموجه إلى تركيا لمساندة الإمبراطورية العثمانية في صراعها مع روسيا في حرب القرم.

لقد استفاد خير الدين من هذه الاقامة الباريسية. وذلك بأن تعرّف إلى أسس الحضارة الغربية الحديثة وخاصة قيام النظام السياسي على المؤسسات الدستورية والتنظيم الإداري المحكم. ولم تنقطع صلته بهذه الشواغل الفكرية، رغم في تعيينه سنة 1857 وزيرا للحربية، كما شارك في أعمال لجنة شرح قانون عهد الأمان، الذي أصدره إمحمد باي سبتمبر من السنة نفسها. ثم تولى خير الدين رئاسة المجلس الكبير. وهو بمنزلة البرلمان الذي أقرّه محمّد الصادق باي في أوّل دستور صدر بتونس والعالم العربي – الاسلامي سنة 1861. ولكن رفضه لسياسة التداين والاقتراض التي سلكها الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار، جعله يستقيل من مناصبه، مفضلا العناية بشؤونه الخاصة فيما بين 1862 و1869، بعد مصاهرته له بزواجه من ابنته جنيْنة. وانكب في هذه الفترة على مطالعة الكتب والجرائد والجنرال التي كان يوصي بها وبمناقشة عدّة مسائل في منتدى فكري مع ثلة من رواد الاصلاح، مثل الجنرال حسين ولقد أفرزت تلك .وسالم بوحاجب و محمد بيرم الخامس رستم، والزيتونيين المستنيرين أحمد ابن أبي الضياف المناقشات الكثيرة كتابه الشهير، المؤلف بأسلوب صحفي أكثر منه الموسوم بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك الذي صدر سنة 1867 وقد ضمّنه الكثير من أفكاره الاصلاحية، إلى درجة أنّه اعتُبر بمثابة منزلة برنامج

إصلاحي للنهوض بالعالم العربي الإسلامي كلّه وتهدئته لدخول الحداثة دون التخلي عن مقوّماته الذاتية وهويته وعقيدته. ففي هذا الكتاب ذهب خير الدين إلى أنّه لا ضير على البلدان العربيةالإسلامية من الاقتباس عن الغرب ودخول عالم الحداثة مع التمسك بمقوّمات الدين الاسلامي الحنيف. وذلك لأنّ التقدّم وحبّ الخير للمجموعة والاحتكام إلى العقل هي من المبادئ الأولية للاسلام فلا تتناقض معه ولأنّ الاسلام في نظره، يتأسّس على العقيدة والعقل معا.

وفي سنة 1869 عاد خير الدين إلى النشاط السياسي بإلحاح من الصادق باي، الذي كلفه برئاسة اللجنة المالية الدولية المفروضة من القوى الأوروبية، وخاصة من فرنسا وأنقلترا وإيطاليا بعد عجز البلاد عن إرجاع ديونها وبوفاة زوجته سنة 1870 وانفصام الروابط العائلية مع مصطفى خزنه دار، دخل في صراع معه بسبب .للخارج محاسبته على الأموال التي اختلسها من الدولة. وانتهى هذا الصراع بتعينه وزيرا أكبر سنة 1873 خلفا لمصطفى خزنه دار، خاصة أنّه نجح في تمكين الباي سنة 1871 من فرمان تعترف بمقتضاه الامبراطورية العثمانية بالحكم الوراثي للعائلة الحسينية على إيالة تونس. عندما تولى خير الدين مهام الوزير الأكبر وجد البلاد على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار التام، نتيجة لمخلفات الانتفاضة الشعبية بقيادة علي بن غذاهم سنة 1864. وقد تجسّدت في كثرة الديون المخلدة بذمّتها وللنقص الفادح في الموارد البشرية لتسيير شؤونها. فبادر بإعادة تنظيم الادارة وإصدار عدّة قوانين كفيلة بوضع لبنة متينة لمشروع إصلاحي. ومن هذه القوانين، قانون تنظيم إدارة الأوقاف وقانون الفلاحة لتنظيم الفلاحة وبعث وإصلاح التعليم الزيتوني وبعث مدرسة عصرية هي المدرسة الصادقية مؤسسة الأرشيف لحفظ وثائق الدولة وقانون عدول الاشهاد لضمان الملكيات. كلّ هذه القوانين التنظيمية صدرت في سنة 1875. وعمل أيضا على نشر الأمن والاستقرار داخل البلاد، إلى درجة أنّ المرأة، حسب ما أورده في مذكراته، أصبحت تتجوّل في الأرياف بكامل الحرية والأمان. واهتمّ أيضا بالتهيئة العمرانية للعاصمة. فبلّط بعض الأنهج. وأنار بعض الشوارع. ووضع مخّططا لمدينة حديثة ستعمل فرنسا فيما بعد على إنجازها في فترة .الحماية

ومصطفى بن اسماعيل، الذي سيخلفه، يحيكانها ضدّه ولكن الدسائس المتواصلة، التي كان مصطفى خزنه دار بإعانة قناصل الدول الأوروبية، جعلت محمّد الصادق باي يُقدم سنة 1877 على عزل خير الدين، حارما بذلك البلاد من إصلاح حقيقي، خاصة أنّ خير الدين استطاع في فترة وجيزة من مباشرته الوزارة الكبرى احترام تعهدات تونس المالية إزاء الخارج ووضع ميزانية للتصرف متوازنةودفع عجلة النموالاقتصادي. كانت أفكارخير الدين في أقوم المسالك معروفة شرقا وغربا. فقد كلّف، قبل توليه الوزارة الكبرى، صديقه أمير الأمراء حسين بترجمة كتابه إلى الفرنسية والانقليزية. وسعى إلى توزيعه أحسن توزيع. فوجد رواجا منقطع النظير، إلى درجة أنّ مكتبة الاسكندرية ونشر مسلسلا في جريدة "الجوائب" لصاحبها أحمد فارس الشدياق. وقد ترجمه سعادي .اقتنت منه خمسين نسخة أفندي إلى الفارسية. وشرع في نشر أجزاء منه في جريدته الصادرة بلندن باللغات العربية والتركية والفارسية، كما

كان محلّ اهتمام من رفاعة الطهطاوي والمصلح العثماني مدحت باشا.وحاز هذا الكتاب أيضا اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني. وهو ما جعله يأمر باي تونس بتركه يغادر البلاد للالتحاق على الفور بإستانبول، عندما علم بعزله، مقتنعا بأنّ الرجل يستحق الاسهام في الحياة السياسية للامبراطورية، وبأنّه قادر على إنجاز بعض الاصلاحات وحلّ بعض المشكلات التي كانت تتخبط فيها الامبراطورية نتيجة الحرب العثمانية الروسية ومخلفاتها فدعا عبد الحميد الثاني خير الدين إلى تولّي الصدارة العظمى من .التي تمخضت عنها سنة 1878 في مؤتمر برلين أواخر السنة نفسها إلى منتصف السنة الموالية. ورغم قصر هذه الفترة، فقد تمكّن من حلّ الكثير من النزاعات الحدودية مع روسيا واليونان وغيرها من الملفات وأسهم بعد استقالته من الصدارة العظمى في إبداء الرأي في عدّة قضايا، تخص مصر والبلقان، عندما دُعي إلى ذلك. وإذا لم يعمّر طويلا في الصدارة العظمى، فذلك يعود أساسا إلى اختلافه مع السلطان حول بعض التنظيمات الإدارية الداخلية، التي ربما رأى فيها عبد الحميد مؤشرا مستترا .لاعادة العمل بمشروطية 1876 المجمّدة آنذاك

لقد ظلت هذه الجوانب مجهولة لدى عامة المهتمين بحياة خير الدين، ربما لأنهم ركزوا اهتمامهم على كتابه أقوم المسالك وبرنامجه الاصلاحي في تونس، مؤاخذين إيّاه على بيعه هنشير النفيضة الذي كان حصل عليه من باي تونس سنة1871، إلى شركة إيطالية، متّهمينه بأنّه سهّل بذلك عملية احتلال تونس سنة 1881 من قبل فرنسا. ولكن خير الدين برّأ نفسه في مذكراته من هذه التهمة، معتبرا أنّ عجلة الاستعمار آنذاك كانت متقدّمة في دورانها ولا يمكن لأحد إيقافها، وأنّه عرض على التونسيين شراء الهنشير المذكور بتخفيض لكن لم يتقدم أحد منهم لاقتنائه. ونستشف من مذكراته أيضا أنّه في سنة 1881 حاول لدى السلطان عبد الحميد الثاني درء .الأخطار المحدقة بالبلاد التونسية لكن دون جدوى

ولئن توفي خير الدين بإستانبول سنة1890، عن عمر يناهز السبع والسبعين سنة، فإنّ ذكراه في تونس بقيت راسخة إلى يومنا هذا. بل ظلّ لدى كلّ المصلحين والمناضلين ضدّ الاستعمار الفرنسي وضدّ التخلف رمزا للاصلاح والتطوّر السليم القائم على الجمع بين الاقتباس من الغرب والحفاظ على الهويّة الاسلامية. وهذا ما جعل كلّ من أتى من بعده ينهل من أفكاره وتجربته في إدارة شؤون البلاد. وتكريما له جلبت في نهاية الستينات من القرن العشرين رفاته من تركيا ودفن بتونس. كما طُبعت صورته على ورقة نقدية من فئة العشرين دينارا، وأيضا. .أصدر البريد عدّة طوابع موشحة بصورته

ولئن توفي خير الدين بإستانبول سنة1890، عن عمر يناهز السبع والسبعين سنة، فإنّ ذكراه في تونس بقيت راسخة إلى يومنا هذا. بل ظلّ لدى كلّ المصلحين والمناضلين ضدّ الاستعمار الفرنسي وضدّ التخلف رمزا للاصلاح والتطوّر السليم القائم على الجمع بين الاقتباس من الغرب والحفاظ على الهويّة الاسلامية. وهذا ما جعل كلّ من أتى من بعده ينهل من أفكاره وتجربته في إدارة شؤون البلاد. وتكريما له جلبت في نهاية الستينات من

في عهد (ابن أخ المؤسس) علي باشا (1735-1756 م) أدّت إلي غير أنّ الحروب العائلية التي عرفتها دولة الحسينيين في تونس ثم استعادت الدولة عافيتها أثناء .(دايات الجزائر) من طرف حكام الجزائر غزو البلاد سنة 1756، ثم قيام وصاية علي تونس .عهد علي باي بن حسين (1759-1782) ثم حمودة باشا بن علي (1782 - 1814)، فسميت هذه الفترة بالفترة الذهبية .سنة 1807 وتصبح بذلك دولة كاملة السيادة ليكتمل استقلال تونس

وفي هذه الفترة بدأت عملية تعريب البلاد، من خلال إحياء الثقافة، كما تمّ إدخال نظام تعليمي أشرفت عليه الدولة. بعد أن تحت رحمة القوي الأوروبية. وهو ما جعل أحمد باي (1837- سنة 1830، ثم أصبحت تونس باحتلال الجزائر قامت فرنسا .1855) ثم محمد الصادق بن حسين (1859-1882) يحاولان القيام بإصلاحات علي الطريقة الأوروبية

لكن بداية من سنة 1869، أصبحت الدول الأوروبية تتدخل مباشرة في تدبير الشؤون المالية (الخزينة) كما تمّ تعطيل تحت الحماية الفرنسية. فتأرجحت سياسة الإصلاحات السابقة. وفي سنة 1881 وبموجب معاهدة باردو، أصبحت تونس .البايات بين الإملاءات الفرنسية ورغبتهم في دعم المطلب الشعبي والمتمثل في الاستقلال

وقام الفرنسيون سنة 1943 بخلع الباي منصف باي بن الناصر باي بعد أن أبدي نزعة وطنية. ومع قيام الجمهورية سنة 1957، بدوره خلع آخر البايات الحسينيين الأمين باي بن محمد الحبيب (1943- (قام الزعيم الحبيب بورقيبة (أول رئيس لتونس وبذلك كانت نهاية العرش الحسيني الذي .حيث صودرت أملاك البايات ووقع وضعه تحت الإقامة الجبرية إلي حّد وفاته .(1957 .لمدة ثلاثة قرون حكم تونس

المرسي في عهد البايات

مركز الإقامة العاصمة) مدينة الإقامة الصيفية للبايات في حين كانت باردو تعتبر مدينة المرسي (وهي الضاحية الشمالية لتونس . والحكم. ولقد سّماها أهلها بفخر غير مستتر أميرة القلوب

وقد كانت ميناء بونيقيا متطورا يضاهي وينافس ميناء Megara وللإشارة فإنّ المرسي حملت في العهد البونيقي اسم المغارة في خليج هو سهل بين جبلين: جبل المنار المعروف بسيدي بوسعيد وجبل قمرت وهي أساسا محطة اصطياف وتقع المدينة .قرطاج .شهرت بجمال مناظرها ورقة نسيمها وصفاء بحرها

ولقد مكنت هذه الظروف المناخية إلي جانب جمال الطبيعة والتضاريس من أن تكون قبلة أهل العلم والدين والمال المقيمين في .المجاورة. فقد كان الولي الصالح سيدي عبد العزيز مزار أهل الدين والتقي مدينة تونس

وتوافد للإقامة فيها الفنانون والرسامون والمسرحيون وأغنياء التجار متبعين بذلك البايات في رحلة شتائهم وصيفهم. فمنذ بداية مقاما وبني بها الكثير من القصور حيث تقيم العائلة المالكة من ماي إلي سبتمبر من كل القرن التاسع عشر اتخذها باي تونس سنة. ففي 1855 بنا محمد باشا دار التاج. وبعده اهتم خليفته بخصوصية الأميرات عند السباحة فبني لذلك علي شاطيء البحر .جناحا خاصا للغرض هو قبة الهواء التي تتقدم في البحر حاجبة بذلك طقوس السباحة عن أعين المتطفلين

وفي عهد الناصر باي تمّ بناء قصر السعادة لفائدة للاّ قمر زوجة الأمير، ليستعمل هذا القصر بعد الاستقلال كدار ضيافة حيث .أقامت فيه العديد من الأمراء والرؤساء الذين زاروا تونس

حيث أصبحت مقرا لكثير من السفارات والقنصليات المقامة من ولقد أعطت إقامة البايات في المرسي بعدا سياسيا لهذه المدينة

في اتجاه قمرت. وقد استغلت بعض الدول كرم البايات للحصول علي قصور لم يكن الباي يستعملها. وهكذا تمت وسط المدينة هبة قصر في مدخل مدينة المرسي إلي بريطانيا لتقيم فيه قنصلية. وهو في الأصل قصر اصطياف بناه البايات.

فكانت تسمي بدار المقيم وقد تمّ اهداؤها سنة 1774 للحكومة الفرنسية من طرف الباي علي في وسط المدينة أما إقامة فرنسا بن الحسين. وهكذا أصبح هذان القصران ملكا لدول أجنبية ومن الحظ أنه تم الحفاظ علي طابعهما المعماري وصيانتهما من التلف.

في حديقة ظلّت منتزها وحديقة حيوانات استغله سكان المرسي كفضاء وهذا الحظ لم يسعف قصر العبدلية الواقع في المرسي المدينة ترفيهي إلي نهاية الستينيات من القرن العشرين. هذا وقد تمّ ترميم قصر العبدلية ليصبح فضاء ثقافيا ويقع استعماله منذ الدورة 41 كفضاء لعرض الموسيقي الطربية والعروض المسرحية يتسع إلي 500 متفرج لمهرجان قرطاج.

تربة الباي مقبرة البايات الحسينيين

ويعود تاريخ التربة إلي النصف الثاني .العاصمة هي عبارة عن مقبرة كبري خاصّة بأمراء الدولة الحسينيّة وذويهم تربة الباي في تونس من القرن الثامن عشر، وهو معلم مهيب، رباعيّ الأضلاع في غير تناسق، تطلّ منه علي الخارج نوافذ مستطيلة الشكل وتزيّن سطحه قباب أهمّها مكسوّة بقرميد أخضر في شكل حرشفيّ.

يتمّ الدخول إلي التربة من بوّابة ضخمة تفتح علي بهو عريض يلاحظ في زخرفته تأثير إيطاليّ واضح، ويتأكّد أكثر داخل المعلم، متزاوجا مع الأسلوب العثمانيّ في القاعة الرئيسية التي دفن فيها البايات ممّن تولّي الحكم والتي تبدو كأنها انعكاس بعيد لهندسة آجيا صوفيا في تركيا. أمّا الصحن المبلّط والذي تنتشر فيه القبور، فهو يفصل البهو عن القاعة الرئيسيّة ويفضي إلي قاعات أخري بعضها متّصل ببعض، وفيها مدافن آباء البايات وأمّهاتهم وأقاربهم. وتعلو قبور الرجال عمائم منحوتة من الرخام، في حين تدلّ علي قبور النساء مجرّد شواهد.

أمّا السقوف فهي تارة في شكل قبو وطورا في شكل قبّة، وهي كلّها محلاّة بزخارف هندسيّة ونباتيّة منقوشة في الجصّ، متعدّدة الألوان أحيانا .وأمّا الجدران فهي في الغالب مكسوّة بجلّيز خزفي.

مجوهرات الحسينيين: أين هي؟

عن قيمتها المالية؟ أسئلة كثيرة تظل حائرة تبحث عن إجابة، خاصة إذا علمنا أنّ أين ذهبت مجوهرات آخر بايات تونس؟وماذا شغف العائلة الحسينية بالمجوهرات وبالمواد الثمينة والفاخرة كان معروفا. فالعائلة المالكة كان لها تقاليد موروثة عن الثقافة السلطانية العثمانية وهي تستخدم الذهب والمجوهرات كمادة سياسية وإدارية تغدقها علي أتباعها وحلفائها في داخل البلاد أو ترسلها في وبايات قسنطينة أو تقدمها في شكل هدايا علي دايات الجزائر شكل هدايا موسمية إلي السلطان العثماني في اسطنبول.

فالعائلة الحسينية كانت مولعة كل الولع بالمجوهرات والتنافس في اقتناء الغريب والفريد منها باعتبار أنّ الحكم الملكي بالدرجة الأولي هو حكم تشريفاتي يعتمد المظهر والتباهي. فلقد كان الباي يوزع علي كبار الفقهاء والوزراء والجند بعضا من الأقمشة المستوردة حتي يضمن وفاءهم وولاءهم ويجعلهم متميزين بدروهم عن الأهالي في زيهم ولباسهم ويوصي لهم ولذويهم بالتبجيل والرعاية.

ومن عادات بايات الحسينيين أنّهم كانوا يرسلون الهدايا إلي الباب العالي كرمز للتبعية والولاء وهي هدية متكونة من الذهب بحرا وتوجه إلي اسطنبول والمجوهرات ومن أقمشة ومواد إنتاج البلد كالزيت والتمر والمنسوجات حيث كانت الهدية تنقل من تونس

إلي السلطان العثماني وكان البايات يحرصون علي إرسال هناك إلي الديوان الهمايوني ثم يقدمها سفير الباي أو نائبه في اسطنبول هدية خاصة إلي والدة السلطان.. هذا التقليد السياسي هو السبب في خلق ولع خاص لدي البايات بالذهب والمجوهرات . بالعديد من الشركات والتجار المتعاطين لمهنة الصاغة ولتوريد المواد الفاخرة. وبسبب هذه العادة ارتبطت العائلة المالكة في تونس وكانت العائلة الحسينية تمتلك مؤسسة متخصصة في توريد المجوهرات والمواد الفاخرة تسمي بدار الجلد وهي عبارة عن متجر يختص .في توريد من الموانى الأوربية

وجود ثروات طائلة من المجوهرات والمصوغ تركها والدهم الباي (الأمين باي)عندما أجبر وبناء عليه يؤكد أبناء آخر بايات تونس علي ترك العرش سنة 1957. إذ يسجل ملف الشراءات الملكية قائمات تتكون من 31 صفحة كلها تعداد بالتسمية وذكر القيمة ومصدر شراء المجوهرات التي اقتناها محمد الأمين باشا باي مدة حكمه. إذ تفيد الإحصائيات أنّه اشتري لوحده ما يقارب مائتين وثلاثين ميلون فرنك من المجوهرات وتتمثل في قائمة طويلة من الساعات الذهبية ذات 18 قيراطا وسعر 185000 فرنك .للواحدة وعشرات الخواتم من الذهب والديامنت والبلاطين والزمرد أحدها تجاوز سعره 200 ألف فرنك

أما الملكة جنينة فقد اقتنت في ما بين 1943 و1951 ما قيمته ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف فرنك من المصوغ والمجوهرات وذلك دون حساب السنوات الموالية الأخري ودون ذكر المجوهرات التي كانت تتلقاها في شكل هدايا وفي كل موسم. ومنذ إعلان الجمهورية، رجعت هذه المجوهرات وكل ثروات العائلة المالكة إلي الدولة باعتبارها أصبحت منذ إعلان الجمهورية ملكا عموميا. فلم لكنّ السؤال يظل مطروحا عن مصير ما تركه البايات الحسينيين ..تعد المجوهرات مادّة سياسية مثلما كان شأنها في العهد الملكي من ثروات منقولة؟ خاصة مع غياب عدّة ملفّات كانت توثق لهذه المجوهرات وقيمتها. وفي هذا الصدد، تتساءل مجلة حقائق قائلة: لماذا استطاع الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية أن يتخلّص من نزعة اللهفة لامتلاك الذهب والمجوهرات. في حين التونسية أنّ شكوكا ملّحة حامت حول إحدي النساء المقربات له كانت ولوعة بتملك المصوغ والمجوهرات وجمع ما أمكنها جمعه ممّا تركه .آخر البايات الحسينيين؟

القرن العشرين رفاته من تركيا ودفن بتونس. كما طُبعت صورته على ورقة نقدية من فئة العشرين دينارا، وأيضا أصدر البريد عدّة طوابع موشحة بصورته.

- التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**،الطبعة الثانية،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج،2000.
- Smida Mongi,**Khéreddine,Ministre réformateur**,M.T.E,Tunis,1970
- أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.

القرن العشرين رفاته من تركيا ودفن بتونس. كما طُبعت صورته على ورقة نقدية من فئة العشرين دينارا، وأيضا أصدر البريد عدّة طوابع موشحة بصورته.

- التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**،الطبعة الثانية،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج،2000.
- Smida Mongi,**Khéreddine,Ministre réformateur**,M.T.E,Tunis,1970
- أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.

ي سنة (1551 م)، وبعد الاستغاثات التي وجهها سكان ليبيا إلى السلطان العثماني، باعتباره باشا إلى طرابلس، ففرضا عليها حصارا دام خليفة للمسلمين، حضر سنان باشا ودرغوت أسبوعاً واحداً وانتهى بسقوط المدينة، وفي الواقع أن طرابلس لم تكن أبدا مركزا يستطيع فرسان القديس يوحنا الاحتفاظ به ضد أية مقاومة.

دخلت ليبيا منذ (1551 م) عهدا جديدا اتفق المؤرخون على تسميته ب العهد العثماني . بزمام ولاية ليبيا والذي ينتهي (1711 م) عندما استقل أحمد باشا القره مانلي الأول

وقد شمل الحكم العثماني كافة أقاليم ليبيا: طرابلس الغرب وبرقة وفزان، وكان يدير شؤونها وال (باشا) يعينه السلطان، ولكن لم يمض قرن من الزمان حتى بدأ الضعف يدب في أوصال الدولة العثمانية نتيجة تكالب الدول النصرانية الاوروبية على الولايات العثمانية، ودخول دولة الخلافة العثمانية عدة حروب في آن واحد، مع الروس واليونانيين والبلغار والرومان والأرمن واليوغسلاف والانجليز وعرب الجزيرة الذين تحالفوا مع الانجليز وخسارتها الحرب العالمية الثانية، وأصبحت حكومة الخلافة عاجزة عن حماية ولاياتها وفرض النظام والتحكم في الولاة الذين صاروا ينصبون ويعزلون حسب نزوات الجند في جو مشحون بالمؤامرات والعنف. وفي كثير من الأحيان لم يبق الوالي في منصبه أكثر من عام واحد حتى أنه في الفترة ما بين سنة (1672 م-1711 م) تولى الحكم أربعة وعشرون واليا على ليبيا، ولقد مرت ليبيا بأوقات عصيبة عانى الليبيون فيها الويلات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار.

ثورة شعبية أطاحت بالوالي العثماني، وكان أحمد هذا قاد أحمد القره مانلي م1711ي سنة ضابطاً في الجيش العثماني فقرر تخليص ليبيا من الحكام الفاسدين ووضع حد للفوضى، ولما كان شعب ليبيا قد ضاق ذرعا بالحكم الصارم المستبد فقد رحب بأحمد القره مانلي الذي تعهد بحكم أفضل، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على ليبيا ومنحه قدرا كبيرا من الحكم الذاتي، ولكن القره مانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصتهم، وكانت ليبيا تمتلك أسطولا بحرياً قويا مكنها من أن تتمتع بمكانة دولية مهيبة وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال.

ويعتبر يوسف (م1835) استمرت في حكم ليبيا حتى أسرة حاكمة أسس أحمد القره مانلى أبرز ولاة هذه الأسرة. كان يوسف باشا حاكما طموحا Yusuf Karamanli باشا القره مانلى أكد سيادة ليبيا على مياهها الإقليمية وفرض الجزية (رسوم المرور) عبر مياه البحر الابيض و و فرنسا و السويد بريطانيا) والأوروبية المتوسط على كافة سفن الدول البحرية الأمريكية طالب بزيادة الرسوم على السفن الأمريكية تأمينا لسلامتها عند م1803، وفي سنة (إيطاليا النزول عند رغبة مرورها في مياه ليبيا والبحر المتوسط وعندما رفضت الولايات المتحدة إلى الدخول ليبيا، استولت البحرية الليبية على إحدى سفنها، الأمر الذي دفع حكومة امريكا في حرب مع ليبيا وفرض حصاراً على طرابلس وضربها بالقنابل ولكن ليبيا استطاعت (فيلادلفيا)مقاومة ذ لك الحصار وأسرت البحرية الليبية إحدى اكبر السفن الحربية الأمريكية الأمر الذي جعل امريكا ترضخ وتخضع م1805آنذاك مع كامل بحارتها وجنودها في عام في النهاية لمطالب ليبيا، وبذلك استطاع يوسف باشا أن يملأ خزائن ليبيا بالأموال التي كانت تدفعها الدول البحرية تأميناً لسلامة سفنها، وتركت هذه الحرب آثارها حتى الأن في يشير الي شواطئ طرابلس كما البحرية الامريكية حيث لازال نشيد مشاة البحرية الأمريكية ان هناك قطعة حربية تسمى طرابلس) ولكن يوسف باشا ما لبث أن أهمل شؤون ليبيا وانغمس في الملذات والترف ولجأ إلى الإستدانة من الدول الأوروبية.

كان السلطان العثماني قد بدأ يضيق بيوسف باشا وبتصرفاته في حكم ليبيا، خاصة عندما وفي هذه الأثناء م1829رفض يوسف مساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونانيين واشتد ضغط الدول .ليبية عارمة بقيادة عبد الجليل سيف النصر قامت ضد القره مانليين ثورة الأوروبية على يوسف لتسديد ديونه، ولما كانت خزائنه خاوية فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي ساء شعب ليبيا وأثار غضبه، وانتشر السخط وعمت الثورة كل ليبيا وأرغم يوسف باشا م، ولكن الوضع في ليبيا كان 1832وكان ذلك سنة على الاستقالة تاركاً الحكم لابنه على قد بلغ درجة من السوء استحال معها الإصلاح.

اعترف بعلي واليا على ليبيا (1808-1839) وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثاني فإن اهتمامه كان منصباً بصورة أكبر على كيفية المحافظة على ما تبقى من ممتلكات الدولة م). وبعد دراسة وافية للوضع في 1830) العثمانية خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر

مايو 26ليبيا (طرابلس) قرر السلطان التدخل مباشرة واعاد سلطته وحكمه على ليبيا، ففي م وصل الأسطول التركي طرابلس والقي القبض على علي باشا ونقله إلى تركيا، 1835 وانتهى بذلك حكم القره مانليين في ليبيا وتفاءل الليبيون خيراً بعودة الأتراك العثمانيون ورأوا و تونس، وكذلك خطر الإنجليز الذين بدأ فيهم حماة لهم ضد مخاطر الفرنسيين في الجزائر والسودان، ولكن اتصال الدولة التركية بليبيا أصبح صعباً ومحفوفاً نفوذهم يتزايد في مصر بالمخاطر نتيجة لوجود الإنجليز قي مصر، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحكم التركي في ليبيا وجعل الليبيين يدركون أنه سيكون عليهم وحدهم عبء مواجهة وصد أي خطر خارجي.

توصلوا إلى قناعة بأن إمكاناتهم المحدودة لن تغير مجرى الصراع لصالحهم وعليهم التحالف مع قوة كبرى فكان هذا مفتاح الدخول العثماني للمنطقة.وتطرق البحث إلى الاستعدادات العثمانية للسيطرة على طرابلس الغرب التي كانت تخضع لسلطة فرسان مالطا المدعومة اسبانيا وأوربيا وانتهاء المعركة لصالح العثمانيين ودخولهم طرابلس عام 1551 وتحويلها إلى ولاية عثمانية.ولم يكن الدخول العثماني لطرابلس الغرب نهاية المطاف إذ وجد العثمانيون صعوبة بالغة في بسط سلطتهم على كامل الولاية إلا بعد مدة طويلة تعدت الثمانية عقود بسبب الحركات القبلية ورفض السياسة الضريبية،واقتصرت السلطة العثمانية في العقود الأولى على المدن وبعض المناطق الداخلية ولم تمتد إلى الشرق والجنوب إلا في وقت متأخر.وفي الوقت ذاته،واجه العثمانيون في طرابلس محاولات عديدة من الاسبان وفرسان مالطا لاستعادة السيطرة على الولاية والثأر لهزيمتهم المنكرة،وهذا ماهدد الوجود العثماني في تلك المنطقة ودفع الولاة إلى التركيز على ترميم وبناء الاستحكامات العسكرية لمجابهة تلك الحملات الغازية.

. (الحكم العثماني الأول (1551م . 1711 م

. (. حكم الأسرة القرمانلية (1711 م . 1835 م 4

(. الحكم العثماني الثاني (1835م . 1911م 5

استقر في طرابلس وتزوج من العرب، .بالأناضول جنوب قونية تركياً من مدينة قره مان ان جدهم إنكشارياً فصار أبناؤه من الكول أوغلية، هو لقب يطلق على مزدوجي العرق، أي الذين آباؤهم أتراك ولقد توارثت سلالة هذا القرصان من أب إلى ابن اسم جدهم الأول الملقب " وأمهاتهم عربيات بالقرمانلي. غير أنهم، وقد استمروا في مصاهرة العرب وامتزج دمهم بهم، فإنه لم يعد لهم من الصبغة التركية سوى الاسم فقط، حيث أصبحوا يجهلون حتى لغة الأتراك".[2]

مع مرور الزمن كبرت وتمددت الأسرة القرمانلية، من الآباء، إلى الأبناء، إلى الأحفاد، وأصبحت للكثير منهم مناصب مهمة في الدولة، كان أبرزها منصب "باش آغا" أي قائد "فرسان الساحل والمنشية" الذي حظي به يوسف القرمانلي، وورّثه من بعده إلى ابنه أحمد القرمانلي، الذي سيصبح مؤسس الدولة القرمانلية.

استغل أحمد القرمانلي علاقة أسرته الوثيقة بالقبائل العربية، لاسيما قبائل منطقة المنشية محل إقامة أسرته الكبيرة، وكذلك زواجه من ابنة قائد الجيش الكول أوغلي محمد الجن، فحاز، من خلال مصاهرته، على نفوذ عسكري وسياسي قويين. وكان محمد الجن، بدوره، مصاهرا الداي إبراهيم الأركلي، الذي عينه قائدا للجيش وزوجه ابنته، بعدما ساعده في الاستيلاء على السلطة من الداي السابق!

فخلعه عن الحكم .لكن محمد الجن ما لبث أن دبر انقلابا ضد صهره، الداي إبراهيم الأركلي ونفاه إلى مصر. ونصب نفسه دايا العام 1710 إلا أن القوات الانكشارية، ذات الأصول التركية، رفضت مبايعته؛ لأنه كول أوغلي، بينما بايعه العرب.

رجل قصير " كان الداي محمد الجن، حسب رواية القنصل الفرنسي في طرابلس، وقتها القامة، متمرد جداً، صعب العريكة. ويلقبه الناس بلقب: "ولد الجن". ولقد خدع بوعوده المعسولة الأتراك الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل تنصيبه؛ فهو يقوم الآن، يومياً، وفي كل ساعة، بإغراقهم في البحر أو شنقهم أو نفيهم من البلاد. أما أولئك الذين ظلوا منهم على قيد الحياة، فإنهم لايقدرون حتى على الاحتجاج. وقد عقد هؤلاء جميع آمالهم على خليل باشا الذي أسفوا على إبعاده عن الحكم بعد فوات الأوان. ولقد قضى محمد داي على اثنين من

البكوات، وعلى كاهية (رئيس حرّاس باب القلعة)، ورئيس بحرية، وعدة قباطنة، وضباط، وغيرهم كثيرون. ولم يعد المرء يسمع في هذه المدينة الحزينة سوى العويل والصراخ".

وخلال فترة حكمه القصيرة قضى الداي ولد الجن، على نفوذ الأتراك، ونكل بهم، ليمكّن، بدلاً منهم، بني جلدته من الكول أوغلية من السيطرة على مراكز النفوذ في الجيش والدولة، بالتحالف مع العرب. وتقول الروايات العربية أن أهالي طرابلس كانوا: "يرغبون في ولاية محمد الجن، لكنه رفض، وأشار على الناس بانتخاب إسماعيل خوجه فانتخبوه، وباشر عمله أول شوال سنة 1122 هـ نوفمبر سنة 1710م وطغى عليه نفوذ محمد الجن، ولم يبق له من الولاية إلا الاسم".

تصغيرا)والتي لم يمض فيها سوى شهرين، عندما قام قائد الجند، محمود أبو مويس للموسى)، وهو من أصل عربي، بالانقلاب على حكم إسماعيل الخوجه، الداي الصوري، وقتل محمد الجن في الرابع من يوليو 1711 وبتنصيب محمود أبو مويس دايا جديدا، واغتيال محمد الجن، صهر أحمد القرمانلي، توجس الأخير خوفا على حياته مما يمكن أن يدبره له الداي الجديد. وهو ما شعر به بقوة عندما كلفه محمود أبو مويس بمهمة إبلاغ قبائل غريان بتوليّه الحكم، وحمل رسالة بذلك إلى شيخ منطقة غريان.

فقرر أحمد القرمانلي، أن يفتح الرسالة ليطلع على مضمونها، فإذ بها تحتوى على أمر رسمي يطلب فيها الداي الجديد من "شيخ غريان" قتل أحمد القرمانلي فور اطلاعه على الرسالة؛ فاستبدلها برسالة أخرى، حررها بيده، على أنها بخط الداي وبتوقيعه، وجعل مضمونها ينص على أن الداي الجديد يريد منهم ضمانة بخضوعهم لسلطته من خلال تقديم وقبل أن يسلم أحمد القرمانلي الرسالة .عدد من كبار أعيانهم رهائن عنده في طرابلس المزورة، إلى "شيخ غريان"، بالغ في وصف خطورة الداي الجديد على البلاد والعباد بسبب رغبته في الاستبداد بالسلطة والتظلم على الأهالي، والانتقام من القبائل. ثم سلمهم الرسالة مصداقا لقوله، معلنا أنه يرفض أن يصطحب أي رهائن معه لأن الداي سيقوم بقتلهم لا

محالة وهو يفضل أن يذهب إلى ولاة تونس أو مصر للاستجارة بهم من أجل مساعدته في الخلاص من الداي الجديد.قاصدا بذلك إثارة نخوة الغريانيين، متوقعا أن ينكروا عليه الاستجارة بغيرهم، وهو موجود بينهم. وهو ما حدث. إذ قالوا له: "أبدا!.. إن مكانك بيننا، ونحن نعلن تمردنا جهارا، فسر على رأسنا. إنك أنت الذي سيكون دايا علينا، وستخلف محمود أبي مويس (الداي الجديد) بقوة سواعدنا". وهكذا سار أحمد القرمانلي إلى طرابلس بجيش جرار من القبائل العربية من غريان ومناطق الساحل والمنشية المحيطة بأسوار طرابلس.علاوة إلى تحالف سري مع أعضاء من الديوان الحكومي وضباط من الحامية العسكرية داخل طرابلس. واستنادا على قوته هذه أرسل أحمد القرمانلي رسولا يحمل رسالة منه موجهة إلى الداي محمود أبي مويس، يقول فيها، بكل ثقة: "إنني على وشك أن أُنزل بك ما أردت أنت أن تُنزله بي". وإذ أدرك الداي أنه ونظامه ساقطان لا محالة بيد القرمانلي، أنزل بنفسه الموت شنقا قبل أن ينزله به عدوه بالطريقة التي يشاؤها. ولم يكن قد تمتع بالحكم سوى أسبوعين.

يوليو 27وهكذا أصبح أحمد باشا القرمانلي داي البلاد الجديد، بعدما تمت له البيعة في 17111835.، مؤسسا بذلك عهد الأسرة القرمانلية، التي دام حكمها حتى عام

كان أحمد القرمانلي يستمد قوته من تحالفه مع القبائل الليبية، التي استطاع محاربوها إجهاض الحملة العسكرية التي أرسلتها الآستانة لتنصيب داي موال لها، بعد مضي أسبوعين فقط على مبايعة أحمد القرمانلي.

وبدحر الحملة العسكرية العثمانية أصبحت ليبيا، في عهد القرمانليين، دولة مستقلة، عمليا، عن سلطة الباب العالي، في الآستانة. ثم إن أحمد القرمانلي قام بتليب الجيش والحكومة، بالليبيين الكول أوغليين والليبيين الخلص، بعدما طرد مئات العسكريين الأتراك. بل إنه دبّر مذبحة جماعية لمئات الضباط الأتراك الآخرين؛ عندما دعاهم إلى حفلة باذخة في قصره، كانت، في الواقع، حفلة قتل جماعي لهم في سقيفة القصر. إذ جرى اغتيالهم وإخفاء جثثهم:

"الواحد تلو الآخر فيما كانوا يعبرون السقيفة.. بحيث لا يلحظ القادم التالي منهم شيئا أثناء ولوجه السقيفة.. وفي اليوم التالي وُجد جميع الأتراك الذين كانوا بطرابلس، وقد تم اغتيالهم في كل أحياء المدينة. ولم تقم السلطات بملاحقة أحد من أولئك الذين شاركوا في تلك الاغتيالات".

وطبعا لم يكن من الممكن أن تلاحق السلطات سلطانها المطلق. أما السلطان العثماني، فإنه، بعد محاولات فاشلة للقضاء على أحمد القرمانلي، اضطر للاعتراف بسلطته المستقلة، مع الإبقاء على ولاء شكلي للباب العالي.